وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 24 يناير 2024

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يلتقي نائبة رئيس مجلس الوزراء وزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا

الرياض

عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، في الرياض اليوم، اجتماعاً مع معالي نائبة رئيس مجلس الوزراء وزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا ماريا غابرييل.

وجرى خلال الاجتماع تناول العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف مجالات الطاقة، وسبل تعزيز التعاون المشترك بينهما، بالإضافة إلى استعراض جهود المملكة ومساعيها في مواجهة تحديات التغير المناخي عبر مبادرات محلية وإقليمية، من أهمها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

خفض أسعار النفط السعودي مدفوع بضعف السوق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال محللون ومصادر بقطاع النفط: إن خفض السعودية أسعار البيع الرسمية للنفط الخام إلى آسيا يعكس ضعف أساسيات العرض والطلب، ولا يعني تحولا وشيكا في سياسة أوبك+ أو صراعا على حصة السوق، وفي 7 يناير، خفضت المملكة العربية السعودية سعر البيع الرسمي لشهر فبراير لخامها العربي الخفيف الرئيسي إلى آسيا إلى أدنى مستوى في 27 شهرًا، وتعد آسيا أكبر سوق للمملكة، حيث تشتري الجزء الأكبر من الخام السعودي.

وأثار الخفض مخاوف في السوق بشأن الطلب الإقليمي والعالمي وأدى إلى انخفاض العقود الآجلة لخام برنت القياسي الدولي بنسبة 3 ٪ في 8 يناير، وبالنسبة لبعض المراقبين، أحيا تعديل الأسعار ذكريات تحولات السياسة السعودية في مارس 2020 ونوفمبر 2014 عندما خفضت المملكة الأسعار ورفعت الإنتاج في محاولة لتعزيز حصتها في السوق.

وقال محللون ومصادر في الصناعة إن الخفض هذه المرة جعل سعر الخام السعودي يتماشى مع سعر المنتجين الآخرين، وكانت السعودية قد رفعت السعر لمدة خمسة أشهر متتالية حتى نوفمبر 2023. وقالت هيليما كروفت من آر. بي. سي كابيتال ماركتس «لا نرى الخفض الأخير مؤشرا على مثل هذا التحول الوشيك، لكنه بدلا من ذلك يبقي الأسعار متماشية إلى حد كبير مع الخامات العالية الأخرى التي تعكس ضعف سوق النفط». وارتفعت إمدادات الخام مع زيادة الإنتاج من الدول غير الأعضاء في أوبك مثل البرازيل والولايات المتحدة مما أدى إلى تقويض تأثير تخفيضات الإنتاج من السعودية وحلفائها في منظمة البلدان المصدرة للبترول.

وداخل أوبك، تعمل دولة الإمارات على زيادة صادرات خام مربان الرئيسي في أبو ظبي في أوائل عام 2024، مما يضيف إلى زيادة إنتاج درجات الخام الخفيف الأخرى، بما في ذلك من زميلتها في أوبك نيجيريا، وكذلك من الولايات المتحدة والبرازيل ومن أنغولا التي انسحبت من أوبك في بداية العام.

وتظهر بيانات كبلر أن شحنات الخام من إيران، المعفاة من تخفيضات إنتاج أوبك، بلغت في المتوسط مليون برميل يوميا إلى آسيا في ديسمبر، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف معدل الشهر نفسه من العام السابق.

وقال جاري روس، الرئيس التنفيذي لشركة بلاك جولد إنفستورز والمراقب المخضرم لأوبك، إن تخفيضات الأسعار السعودية جاءت استجابة لتغيرات السوق، مثل انخفاض علاوة العرض الفوري للخام للتسليم لاحقًا، وضعف هوامش التكرير. وقال «إنهم بحاجة إلى تحسين القدرة التنافسية وما زالوا بأسعار أعلى».

معركة على حصص السوق

وقال مراقب آخر لأوبك، إنه من الخطأ اعتبار خفض الأسعار مؤشرا على معركة وشيكة على حصص السوق. وأشار إلى أن الأسعار عادت إلى مستوياتها الطبيعية بعد أن كانت مبالغ فيها. وتجري أوبك+ خفضا إضافيا في الإنتاج في الربع الأول من عام 2024، ليصل إجمالي التخفيضات المعمول بها إلى حوالي 6 ملايين برميل يوميا. وتجتمع لجنة من الوزراء في الأول من فبراير لمراجعة السوق. وقال مصدر في أوبك+ إن من غير المتوقع أن يغير الاجتماع السياسة.

وفي مارس 2020، انتهى اتفاق أوبك+ لفترة وجيزة بعد أن رفضت موسكو دعم تخفيضات أعمق في إنتاج النفط للتعامل مع تأثير كوفيد - 19 على الطلب. ورداً على رفض موسكو، قامت السعودية برفع إنتاجها وخفض أسعار البيع الرسمية.

وكانت تخفيضات الأسعار السعودية آنذاك أكثر جذرية من تلك التي حدثت في 7 يناير، ففي أبريل 2020، خفضت المملكة العربية السعودية سعر البيع الرسمي لها بمقدار 6.00 دولارات للبرميل إلى آسيا، مما أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية، وبعد شهر أتبعتها بخفض آخر قدره 4.20 دولارات.

وأدى التحول في السياسة السعودية في نوفمبر 2014 استجابة لطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى انخفاض الأسعار إلى أقل من 50 دولارًا للبرميل ووفرة المعروض العالمي لمدة عامين والتي لم تنته إلا بعد تشكيل أوبك + في أواخر عام 2016 وبدأت في كبح جماحها الإنتاج.

وفي السياق الحالي، قلل مندوبو أوبك من أهمية مسألة الحصة السوقية، مستشهدين بوجهة نظر المجموعة بأن نمو العرض من خارج أوبك سوف يتباطأ وأن حصة الأعضاء في السوق سوف تتعافى مع استمرارهم في الاستثمار في الطاقة الإنتاجية.

ومع تركيز معظم دول العالم على التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون، قال مسؤولون تنفيذيون غربيون في مجال النفط إن الفشل في الاستثمار في التنقيب سيؤدي إلى نقص في النفط على المدى المتوسط.

وقال كروفت من آر بي سي إنه من الصعب أن نرى كيف ستؤدي العودة إلى حرب الحصص السوقية إلى تحسين الوضع المالي السعودي لعام 2024، حيث سيستغرق انخفاض الأسعار أشهرا لإبطاء إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وأشارت أيضًا إلى أن علاقات السعودية مع روسيا تبدو على أساس سليم.

وفي النظرة الأولى إلى عام 2025، تتوقع أوبك نمواً قوياً في الطلب على النفط. وتمسكت أوبك يوم الأربعاء بتوقعاتها لنمو قوي نسبيا للطلب العالمي على النفط في 2024 وقالت إن 2025 سيشهد زيادة قوية في استخدام النفط بقيادة الصين والشرق الأوسط، في توقعات مبكرة مفاجئة.

وتتماشى توقعات عام 2025 مع وجهة نظر منظمة البلدان المصدرة للبترول بأن استهلاك النفط سيستمر في الارتفاع خلال العقدين المقبلين، على عكس هيئات مثل وكالة الطاقة الدولية، التي تتوقع أن يصل الاستهلاك إلى ذروته بحلول عام 2030 مع تحول العالم إلى الطاقة. طاقة أنظف.

وقالت أوبك في تقرير شهري إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 1.85 مليون برميل يوميا في 2025 إلى 106.21 مليون برميل يوميا. وبالنسبة لعام 2024، تتوقع أوبك نمو الطلب بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا، دون تغيير عن الشهر الماضي.

ومع ذلك، بدأت أسعار النفط العام على أساس ضعيف حيث عوض عدم اليقين في السوق بشأن الطلب تأثير جولة جديدة من تخفيضات الإمدادات من قبل أوبك وحلفائها، المعروفة باسم أوبك +، وجرى تداول خام برنت يوم الأربعاء عند 77 دولارًا للبرميل، بانخفاض حوالي 2 ٪.

وتم نشر توقعات 2025 في نفس اليوم الذي نشر فيه الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص مقالاً، يفتح علامة تبويب جديدة تجادل في أن الطلب على النفط كان بالقرب من الذروة، وكرر دعوة المجموعة لمواصلة الاستثمار في صناعة النفط.

وكتب «الأمر الواضح هو أن ذروة الطلب على النفط لا تظهر في أي توقعات موثوقة وقوية على المدى القصير والمتوسط». «إنه تحدي أن نرى ذروة الطلب على النفط بحلول نهاية العقد، أي بعد ست سنوات فقط.»

وتوقع 2025 هو الأول لأوبك في تقريرها الشهري وكان من المتوقع صدوره في يوليو 2024 بناء على الممارسة السابقة،وقالت أوبك إنها نشرت توقعاتها في وقت أبكر من المعتاد لتوفير توجيهات طويلة المدى للسوق. وقالت أوبك في التقرير: «إن التعهد بالوصول إلى ما هو أبعد من الأفق الزمني المحدد مسبقًا للتنبؤات قصيرة المدى يساعد في دعم فهم ديناميكيات السوق».

وفي عام 2025، تتوقع أوبك زيادة النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.8 % من 2.6 % هذا العام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تخفيضات أسعار الفائدة. وقالت أوبك إن الصين والشرق الأوسط والهند ستقود الزيادة في استهلاك النفط.

وبالنسبة لهذا العام فإن توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط أكبر بكثير من الزيادة البالغة 1.1 مليون برميل يوميا التي توقعتها وكالة الطاقة الدولية حتى الآن. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، سينخفض نمو الطلب العالمي على النفط إلى النصف في عام 2024 نتيجة للنمو الاقتصادي الأقل من الاتجاه السائد في الاقتصادات الكبرى، وتحسين الكفاءة، وأسطول السيارات الكهربائية المزدهر.

تباطؤ انتعاش اقتصاد أكبر المستوردين يمثل نقطة خلاف رئيسة بأسواق البترول

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط الخام في تداولات أمس الثلاثاء، مع تقييم المتعاملين لمجموعة من المخاوف المتضاربة بشأن العرض والطلب، مع تزايد التوترات في الشرق الأوسط ومشكلات الطقس البارد التي تعطل الإنتاج في الولايات المتحدة، وبحلول الساعة 0702 بتوقيت غرينتش، زادت العقود الآجلة لخام برنت سنتين إلى 80.08 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي ثلاثة سنتات إلى 74.79 دولارا للبرميل. واقترب الخامان من أعلى نقطة لهما لعام 2024، بعد أن شكلا بداية صعبة لهذا العام بسبب المخاوف المستمرة بشأن تباطؤ الطلب.

واستقر العقدان على ارتفاع بنحو 2 % يوم الاثنين، حيث أثار هجوم بطائرة بدون طيار أوكرانية على محطة تصدير الوقود التابعة لشركة نوفاتك أوست لوغا مخاوف بشأن الإمدادات ورفع الأسعار. ويقول المحللون إن من المرجح أن تستأنف نوفاتيك عملياتها على نطاق واسع هناك في غضون أسابيع.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، إنه في حين أن الأضرار التي لحقت بأرصفة التحميل في محطة أوست لوغا «أثرت لفترة وجيزة على الصادرات»، إلا أن هذه الخطوة تثير احتمالات انتقال الحرب الروسية الأوكرانية إلى مرحلة جديدة حيث تستهدف الأطراف البنية التحتية الرئيسة للطاقة.

وفي الشرق الأوسط، نفذت القوات الأميركية والبريطانية أيضًا جولة جديدة من الضربات استهدفت موقع تخزين تابع للحوثيين تحت الأرض وقدرات صاروخية ومراقبة تستخدمها جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران.

وأدت الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن في منطقة البحر الأحمر وما حولها إلى تعطيل الشحن العالمي وأثارت مخاوف من التضخم، وقالت الجماعة إن هجماتها تأتي تضامنا مع الفلسطينيين في الوقت الذي تقصف فيه إسرائيل غزة.

كما ظل بعض المحللين متفائلين بشأن أساسيات السوق على المدى القريب بسبب هذه الصراعات المستمرة. وقال ليون لي المحلل لدى سي إم سي ماركتس ومقره شنغهاي «بدون أي مخاوف بشأن الركود، فإن تأثير الطقس المتطرف على إنتاج النفط الخام الأميركي وتصاعد الصراعات الجيوسياسية لا تزال تدعم أسعار النفط».

وقالت هيئة خطوط الأنابيب في ولاية داكوتا الشمالية يوم الاثنين إن 20 % من إنتاج النفط في الولاية ظل متوقفا بسبب البرد الشديد والتحديات التشغيلية. لكن ما يضغط على الأسواق هو المخاوف بشأن التعافي الاقتصادي المتعثر

في الصين، الأمر الذي يثير المخاوف بشأن الطلب العالمي على النفط بالنظر إلى أن العملاق الآسيوي هو أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وقد طرح صناع السياسة الصينيون مجموعة من التدابير لدعم الاقتصاد، لكن الاستهلاك المحلي لا يزال فاتراً، مما يترك تجار النفط في حالة من التوتر بشأن آفاق الطلب، وقال كلفن وونغ، كبير محللي الأسواق في وساطة أواندا لتداول النفط عبر الانترنت: «في ضوء العوامل الأساسية المتضاربة في الوقت الحالي في (سوق) خام غرب تكساس الوسيط، من المرجح أن يكون عامل الزخم هو المحرك الرئيس في تمهيد الطريق لأسعار النفط على المدى القصير».

وتمكنت أسعار خام غرب تكساس الوسيط من الإغلاق فوق المتوسط المتحرك لمدة 50 يومًا، يوم الاثنين للمرة الأولى منذ 24 أكتوبر من العام الماضي. وأضاف أن الإغلاق الصعودي جاء بعد إغلاق يومي مماثل فوق المتوسط المتحرك الأسي لمدة 20 يومًا يوم الخميس الماضي.

وأظهر استطلاع أنه من المتوقع انخفاض مخزونات النفط الخام الأميركية بنحو ثلاثة ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 19 يناير مما حد أيضا من ضعف الأسعار. وكان من المتوقع أن تنخفض مخزونات نواتج التقطير الأسبوع الماضي، في حين من المتوقع أن ترتفع مخزونات البنزين. ومن المتوقع صدور البيانات الحكومية الرسمية يوم 24 يناير.

التعاملات الآسيوية المبكرة

وقال محللو النفط، لدى انفيستنق دوت كوم، تحركت أسعار النفط في نطاق ضيق في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الثلاثاء، وشهدت بعض التراجع بعد انقطاع الإمدادات في الولايات المتحدة وروسيا مما أدى إلى تحقيق مكاسب قوية، في حين أن الحذر قبل القراءات الاقتصادية الرئيسة أبقى الأسعار منخفضة أيضًا، وأوقفت روسيا العمليات في محطة رئيسة لتصدير الوقود بعد هجوم مزعوم من قبل القوات الأوكرانية، في حين أدت الظروف الجوية شديدة البرودة في الولايات المتحدة إلى توقف العمل في العديد من مواقع إنتاج النفط.

وظلت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على النفط في المقدمة، مما حد من أي مكاسب كبيرة في النفط الخام. وكانت علامات تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد، نقطة خلاف رئيسية في أسواق النفط، بعد أن سجلت البلاد أرقام الناتج المحلي الإجمالي أضعف من المتوقع للربع الرابع.

كما أثرت التوقعات المتزايدة بارتفاع أسعار الفائدة الأميركية لفترة أطول على أسواق النفط، خاصة وأن تراجع الرهانات على تخفيض مبكر لأسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) عزز قوة الدولار.

وينصب التركيز الآن على سلسلة من المؤشرات الأميركية الرئيسة المقرر صدورها هذا الأسبوع لمزيد من الإشارات حول أكبر اقتصاد في العالم. ومن المقرر صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع يوم الخميس ومن المتوقع أن تظهر بعض التباطؤ في النمو.

ومن المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي -مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي- يوم الجمعة، ومن المتوقع أن تؤكد مجددًا أن التضخم ظل ثابتًا خلال شهر ديسمبر، مما يمنح البنك المركزي المزيد من الزخم للحفاظ على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

ومن المقرر أيضًا صدور سلسلة من قراءات مؤشر مديري المشتريات من العديد من الاقتصادات الكبرى في الأسابيع المقبلة، ومن المتوقع أن تظهر ضعفًا مستمرًا في النشاط التجاري في جميع أنحاء العالم. وقبل صدور البيانات الاقتصادية، سيتعين على التجار أيضًا التنقل في اجتماعات البنك المركزي في اليابان ومنطقة اليورو.

وكانت المخاوف بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية - وسط ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم العنيد - بمثابة ثقل كبير على أسعار النفط الخام، حيث يخشى التجار من تباطؤ الطلب على النفط. وفي الولايات المتحدة، أدى الطقس البارد أيضًا إلى انخفاض الطلب على الوقود، حيث سجلت مخزونات المنتجات النفطية الأميركية ارتفاعًا كبيرًا لمدة ثلاثة أسابيع متتالية.

وقال محللو البنك الأسترالي النيوزلندي، النفط يحافظ على مكاسبه مع ارتفاع برنت فوق 80 دولارًا مع تجدد القصف الأميركي البريطاني على الحوثيين. وقالوا، حافظ النفط على مكاسبه بعد أن قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بجولة جديدة من الضربات ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، مما أدى إلى تأجيج التوترات في الشرق الأوسط وتعويض المخاوف من استمرار وفرة الإمدادات العالمية.

واستقر خام برنت القياسي العالمي فوق 80 دولارًا للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 2 % تقريبًا يوم الاثنين، في حين كان خام غرب تكساس الوسيط أقل من 75 دولارًا.

وأنهى النفط الخام ارتفاعه في الجلسة الافتتاحية للأسبوع بعد تقارير عن هجمات بطائرات بدون طيار أوكرانية على منشآت الطاقة على ساحل بحر البلطيق الروسي، مما فتح جبهة جديدة في الصراع بين البلدين بعد عامين تقريبًا من غزو موسكو.

ويكافح النفط لتحديد اتجاه واضح هذا العام على الرغم من التوترات الجيوسياسية المتعددة وتعهد منظمة البلدان المصدرة للبترول بكبح جماح الإنتاج. وقد تم تعويض مكاسب النفط من خلال مؤشرات على وفرة الإنتاج خارج منظمة أوبك، حيث توقعت وكالة الطاقة الدولية وفرة في الإمدادات. وبالإضافة إلى ذلك، استأنفت ليبيا التدفقات من أكبر حقولها بعد توقفها، وتتعافى شركات الحفر الأميركية من التجميد الذي أضر بالعمليات.

وقال روبرت ريني، رئيس أبحاث السلع والكربون في شركة ويستباك المصرفية، إن الهجوم في روسيا «يعد تذكيرًا مهمًا بأن لدينا صراعًا مستمرًا في منطقتين مهمتين لإنتاج الطاقة». ومن المتوقع أن تتقلص مخزونات النفط بشكل أكبر بعد تأثر الإنتاج الأميركي بالأزمة الشديدة. وأضاف أن الطقس وتخفيضات أوبك+ ستبدأ، على الرغم من أن عودة الإمدادات من حقل الشرارة الليبي ستساعد في تخفيف بعض الشح.

وتمكن خام برنت يوم الاثنين من تسجيل أول إغلاق له فوق مستوى 80 دولارا للبرميل هذا العام. وكان انتشارها الزمني الفوري -الفرق بين أقرب عقدين لها- يبلغ 46 سنتًا للبرميل في التخلف، وهو هيكل صعودي على المدى القريب. وذلك بالمقارنة مع 3 سنتات في يوم التداول الأول من عام 2024.

معنويات السوق النفطية في اتجاه صعودي والغلبة للمخاطر الجيوسياسية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

بينما تركز أسواق النفط على التوترات في الشرق الأوسط، تصاعدت المخاطر الجيوسياسية على جبهة أخرى بعد هجمات طائرات دون طيار أوكرانية على منشآت نفط على ساحل بحر البلطيق الروسي، ما زاد المخاطر في الحرب المستمرة منذ عامين، بحسب ساكسو بنك.

يأتي ذلك في وقت استمرت فيه تقلبات أسعار النفط مع تزايد التوترات ومشكلات الطقس في الولايات المتحدة التي تسببت في تعطل الإنتاج.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إنه رغم استمرار تصاعد التوترات في البحر الأحمر مع قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بضربات جديدة، إلا أن معنويات المخاطرة بشكل عام كانت إيجابية مع بدء الأسواق في تقدير توقعات اقتصادية أفضل في أعقاب البيانات الاقتصادية القوية الأخيرة.

وأكد المحللون أن الضربات الجديدة على المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون المتمردون تزيد من مخاطر الصراع، موضحين أن استمرار خفض إنتاج دول تحالف «أوبك +» يعزز أسعار النفط الخام.

وأشاروا إلى مكاسب العقود الآجلة للنفط الخام مع زيادة معنويات السوق بشكل صعودي.

المخاطر الجيوسياسية

قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، إن المخاطر الجيوسياسية لها الغلبة والتأثير الأكبر في سوق النفط الخام، حيث من المرجح أن تؤدي الهجمات الأمريكية الجديدة على جماعة الحوثي إلى تجنب مزيد من السفن طريق البحر الأحمر وهو الأمر الذي من شأنه إطالة مدة الرحلات وتشديد إمدادات السفن ورفع علاوة مخاطر الحرب الإضافية وأسعار الشحن.

وأوضح أن البنزين وقود النقل الرئيس قفز إلى أعلى مستوياته منذ عدة أشهر بسبب الطلب الإندونيسي والتوترات في البحر الأحمر، مشيرا إلى تراجع التوترات نسبيا مع إعلان المؤسسة الوطنية للنفط الليبية رفع إعلان القوة القاهرة عن حقل الشرارة بعد أسبوعين من توقف الإنتاج بسبب الحصار الذي فرضه السكان.

خفض الإنتاج

أكد روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أنه إضافة إلى المخاوف المتعلقة بالإمدادات الناجمة عن الصراع الإقليمي خفض بعض كبار المنتجين إنتاجهم من النفط الخام إلى مستويات لم تشهدها الأسواق منذ ذروة جائحة فيروس كورونا للدفاع عن توازن السوق وتماسك أسعار النفط على الرغم من ارتفاع الأحجام من دول أخرى في «أوبك +» مثل روسيا وإيران.

وأشار إلى التزام السعودية القوى والصائب كقائد في رئاسة تحالف «أوبك +» منذ يوليو الماضي بالحفاظ على إنتاجها عند تسعة ملايين برميل يوميا لكنها في الأشهر الأخيرة ضخت أقل من هدفها - وفقا للأرقام التي نشرتها أمانة أوبك-.
من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن تقارير دولية تشير إلى أن إيران، التي تم إعفاؤها من حصة «أوبك +» أثناء خضوعها للعقوبات الأمريكية، شهدت نموا في إنتاجها بشكل كبير حيث ضخت 3.10 مليون برميل يوميا في ديسمبر- وفقا لأحدث مسح عن إنتاج «أوبك +» الذي أجرته ستاندرد آند بورز جلوبال-.
وأفاد بأن روسيا وهي خاضعة أيضا لعقوبات غربية أجرت تخفيضات متواضعة في الصادرات بمقدار 300 ألف برميل يوميا في الربع الأول من 2024، مبينا أن أحدث البيانات تشير إلى أن روسيا باعت ما متوسطه 2.15 مليون برميل يوميا إلى الصين في 2023 ما زاد حصتها في السوق الصينية إلى 19 في المائة.

انخفاض مخزونات الخام الأمريكية

قالت جوليرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، «ربما تكون أسعار النفط الخام قد تلقت أيضا دعما من انخفاض مخزونات الخام الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر وذلك بسبب تأثر مصافي التكرير من الطقس القاسي المقترن بارتفاع الأسعار».
وأفادت بأن مخزونات الخام التجارية الأمريكية من المرجح أن تنخفض بمقدار ثلاثة ملايين برميل إلى 427 مليون برميل وهو ما سيمثل أدنى مستوى منذ أكتوبر، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، لافتة إلى توقع «ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس» بانخفاض الإنتاج إلى 12.4 مليون برميل يوميا بسبب الظروف المناخية القاسية حيث أدى الطقس البارد والتحديات التشغيلية إلى توقف الإنتاج خاصة في داكوتا الشمالية وتكساس.

أسعار النفط

تراجعت أسعار النفط الثلاثاء لتفقد بعض المكاسب التي حققتها الإثنين، إذ يعكف المتعاملون على دراسة مجموعة من المعطيات المقلقة المتضاربة على صعيدي العرض والطلب مع تزايد التوتر في منطقة الشرق الأوسط ومشكلات خاصة ببرودة الطقس تتسبب في تعطل للإنتاج بالولايات المتحدة.
وخلال التعاملات أمس، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 59 سنتا إلى 79.47 دولار للبرميل، في حين انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 54 سنتا إلى 74.22 دولار للبرميل.
وهبط خام برنت مجددا دون مستوى 80 دولارا للبرميل بعد أن استقر فوقه الإثنين للمرة الأولى منذ 26 ديسمبر.
ولا تزال التقلبات هي السمة الغالبة على العقود الآجلة للنفط مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن عديد من مؤشرات العرض والطلب.
وكان الخامان قد ارتفعا بنحو 2 في المائة الإثنين، إذ أثار هجوم بطائرة مسيرة أوكرانية على محطة أوست لوجا لتصدير الوقود التابعة لشركة نوفاتك مخاوف بشأن الإمدادات ومن ثم ارتفاع الأسعار. ويرجح محللون أن تستأنف نوفاتك عملياتها هناك إلى حد كبير في غضون أسابيع.
وقال محللون من «إيه.إن.زد للأبحاث» في تقرير إنه في حين لحقت أضرار بأرصفة التحميل في المحطة، فقد «أثرت لفترة وجيزة في الصادرات»، إلا أن هذه الخطوة تثير احتمالات انتقال الحرب الروسية - الأوكرانية إلى مرحلة جديدة، إذ يستهدف الطرفان البنية التحتية الرئيسة للطاقة، بحسب «رويترز».
ولا يزال بعض المحللين متفائلين بشأن العوامل الأساسية للسوق على المدى القريب بسبب هذه الصراعات المستمرة.

وفي ليبيا، استؤنف الإنتاج في حقل الشرارة النفطي الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 300 ألف برميل يوميا، بعد انتهاء الاحتجاجات التي أوقفت الإنتاج منذ أوائل الشهر الجاري.

وفي الولايات المتحدة، قالت إدارة خطوط الأنابيب في ولاية نورث داكوتا الإثنين إن 20 في المائة من إنتاج النفط في الولاية ظل متوقفا بسبب البرد الشديد والصعوبات التشغيلية.

وقال ليون لي المحلل لدى «سي.إم.سي ماركتس» في شنغهاي «بدون أي مخاوف بشأن الركود، فإن تأثير الطقس الحاد في إنتاج النفط الأمريكي وتصاعد الصراعات الجيوسياسية لا يزال يدعم أسعار النفط».

ورجح استطلاع أجرته «رويترز» انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية بنحو ثلاثة ملايين برميل خلال الأسبوع الذي انتهى في 19 يناير.

النفط يستقر وسط مؤشرات متباينة حول الإمدادات

اندبندنت

لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط اليوم الثلاثاء، إذ يعكف المتعاملون على دراسة مجموعة من المعطيات المتضاربة على صعيدي العرض والطلب مع تزايد التوتر في منطقة الشرق الأوسط ومشكلات خاصة ببرودة الطقس تتسبب في تعطل الإنتاج بالولايات المتحدة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت سنتين إلى 80.04 دولار للبرميل، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي في أحدث تعاملات سنتاً واحداً إلى 74.75 دولار للبرميل.

الخامان ارتفعا بنحو اثنين في المئة

وكان الخامان ارتفعا بنحو اثنين في المئة أمس الإثنين، إذ أثار هجوم بطائرة مسيّرة أوكرانية على محطة أوست لوغا لتصدير الوقود التابعة لشركة «نوفاتك» مخاوف في شأن الإمدادات ومن ثم صعود الأسعار.

ويرجح محللون أن تستأنف «نوفاتك» عملياتها هناك إلى حد كبير في غضون أسابيع.

وقال محللون من «أي إن زد» للأبحاث في تقرير إنه في حين لحقت أضرار بأرصفة التحميل في المحطة، فقد «أثرت لفترة وجيزة في الصادرات»، إلا أن هذه الخطوة تثير احتمالات انتقال الحرب الروسية - الأوكرانية إلى مرحلة جديدة، إذ يستهدف الطرفان البنية التحتية الرئيسة للطاقة.

وفي منطقة الشرق الأوسط، نفذت قوات أميركية وبريطانية جولة جديدة من الضربات استهدفت موقع تخزين تحت الأرض للحوثيين وقدرات صاروخية ومراقبة تستخدمها جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران.

وأدت الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن في منطقة البحر الأحمر وما حولها إلى تعطيل حركة الشحن العالمية وأثارت مخاوف من التضخم، وتقول الجماعة إن هجماتها تأتي تضامناً مع الفلسطينيين في وقت تقصف إسرائيل قطاع غزة.

ولا يزال بعض المحللين متفائلين في شأن العوامل الأساسية للسوق على المدى القريب بسبب هذه الصراعات المستمرة.

تأثير الطقس في إنتاج النفط الأميركي

وقال ليون لي المحلل لدى «سي إم سي ماركتس» في شنغهاي «من دون أي مخاوف في شأن الركود، فإن تأثير الطقس الحاد في إنتاج النفط الأميركي وتصاعد الصراعات الجيوسياسية لا يزالان يدعمان أسعار النفط».

إلى ذلك أفادت إدارة خطوط الأنابيب في الولاية أمس بأن نسبة 20 في المئة من إنتاج النفط في ولاية نورث داكوتا بالولايات المتحدة ظلت متوقفة بسبب البرد الشديد والصعوبات التشغيلية.

لكن المخاوف في شأن صعوبة التعافي الاقتصادي المتعثر في الصين ضغطت على الأسواق، مما يثير مخاوف في شأن الطلب العالمي على النفط بالنظر إلى أن العملاق الآسيوي هو أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

وطرح صناع السياسة الصينيون مجموعة من التدابير لدعم الاقتصاد، لكن الاستهلاك المحلي لا يزال باهتاً، مما يجعل المتعاملين في النفط في حال من التوتر إزاء آفاق الطلب.

استئناف الإنتاج في حقل الشرارة الليبي

وأول من أمس الأحد استأنفت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا الإنتاج في حقل الشرارة النفطي، بعدما أنهى محتجون اعتصاماً أوقف الإنتاج منذ أوائل الشهر الجاري.
وحقل الشرارة أحد أكبر الحقول في ليبيا، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية 300 ألف برميل يومياً، لكنه هدف متكرر للاحتجاجات السياسية المحلية والأوسع نطاقاً.
وكان الحقل أغلق بدءاً من الثالث من يناير (كانون الثاني) الجاري عقب اعتصام محتجين من منطقة فزان في جنوب ليبيا.
ويقع الحقل في حوض مرزق بجنوب شرقي ليبيا، وتديره المؤسسة الوطنية للنفط عبر شركة «أكاكوس» مع شركات «ريبسول» الإسبانية و«توتال» الفرنسية و«أو إم في» النمسوية و«إكوينور» النرويجية.

ووقع عقد مصفاة الجنوب في مارس (آذار) 2023 بين شركة «زلاف» التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط وشركة «هانيويل» للأعمال الهندسية ومقرها الولايات المتحدة.
وقالت «زلاف» في ذلك الوقت إن المشروع سينفذ على مرحلتين من دون الكشف عن الجدول الزمني للعمل.
وتتوقع الشركة أن تراوح كلفته ما بين بين 500 و600 مليون دولار.
وأوضحت المؤسسة الوطنية للنفط في وقت سابق أن مصفاة الجنوب ستنتج غاز الطهي ووقود الطائرات ومنتجات أخرى منها 1.4 مليون ليتر يومياً من البنزين و1.1 مليون ليتر من الديزل في اليوم.
وتعطل إنتاج النفط الليبي مراراً بسبب الاضطرابات السياسية في العقد الذي أعقب الانتفاضة التي دعمها حلف شمال الأطلسي عام 2011.

تكلفة شحن الوقود لآسيا تقفز 182% بعد الهجمات على اليمن

اقتصاد الشرق

تزايدت أرباح ناقلات النفط، مع قفزة في أرباح أحد الخطوط إلى أعلى مستوى في يوم واحد منذ عام 2022، بعد أن أدى اضطراب حركة المرور عبر البحر الأحمر إلى رفع تكلفة نقل بعض شحنات الخام.

تضاعفت أسعار خدمة النقل بالسفن التي تحمل الوقود من الشرق الأوسط إلى آسيا ثلاث مرات تقريباً منذ أن شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غارات جوية على المتمردين الحوثيين في اليمن، بأن قفزت إلى 83 ألف دولار يومياً من حوالي 30 ألف دولار، أي بزيادة قدرها 182% منذ 12 يناير الجاري.

تنقل هذه السفن النافتا في أغلب الأحوال، وهو منتج نفطي يستخدم في صناعة البنزين والبلاستيك. وترتفع كذلك أرباح الطرق الملاحية الأخرى.

الوضع الأمني في البحر الأحمر
بلغ الوضع الأمني في البحر الأحمر من التدهور أن العديد من شركات نقل المنتجات النفطية قالت إنها لن تنقل البضائع عبر الممر المائي بعد الآن. وهو ما يدفع العديد من السفن إلى الإبحار آلاف الأميال حول أفريقيا، مما يؤدي بدوره إلى تقليل عدد السفن المتاحة في السوق الفورية.

بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار الرحلات من الشرق الأوسط إلى آسيا فقد:

- بلغت أرباح النقل البحري من أوروبا إلى الولايات المتحدة أعلى مستوياتها منذ مارس 2023.
- قفزت الأسعار من الشرق الأوسط إلى شرق أفريقيا بأعلى قدر منذ مايو من العام الماضي.
- ارتفع النولون البحري لنقل بعض أنواع الوقود من كوريا الجنوبية إلى سنغافورة بأكبر قدر منذ يونيو 2022.

«إس آند بي»: «أوبك+» قد يخفض إنتاج النفط مجدداً في الربع الأول

اقتصاد الشرق

توقعت «إس آند بي غلوبال كومودتي إنسايتسس»، أن يطبق تحالف «أوبك+» جولة جديدة من خفض الإنتاج خلال الربع الأول من العام الجاري.

في نهاية نوفمبر 2023، اتفق التحالف على تعميق تخفيضات الإمدادات خلال الربع الجاري بنحو 900 ألف برميل يومياً. تم تحديد حصص «أوبك» الحالية حتى نهاية مارس على الرغم من أن وزراء الدول الأعضاء في التحالف قالوا إنه يمكن تعديلها بحسب الحاجة.

قالت مؤسسة «إس آند بي» في تقرير حديث، إنه في حال أقدم التحالف على جولة أخرى من خفض الإنتاج، ستكون الخامسة من نوعها منذ أكتوبر 2022، لدعم الأسعار في مواجهة ارتفاع الإمدادات من خارج منظمة «أوبك».

مراجعة ظروف السوق

تتماشى توقعات «إس آند بي» مع توقعات مؤسسات أخرى، من بينها وكالة «فيتش» التي قالت إن ضعف نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024، قد يدفع تحالف «أوبك+» إلى مزيد من خفض الإنتاج، إذا تحولت سوق النفط بشكل قاطع إلى تحقيق فائض.

سيعقد «أوبك+» اجتماع متابعة عبر الإنترنت لمراجعة ظروف السوق في الأول من فبراير المقبل، ومن المقرر أن يجتمع الوزراء بشكل شخصي في مقر المجموعة في فيينا مطلع يونيو.

فقدت أسعار النفط نحو 20% من قيمتها في الربع الرابع، إذ فاق تأثير الإمدادات القياسية من الولايات المتحدة وأماكن أخرى تأثير قيود المعروض التي أجراها التحالف والطلب القوي على الوقود. يتوقع أن يتباطأ نمو استهلاك النفط هذا العام، مما يعزز التوقعات بزيادة العرض.

السعودية تخفض أسعار بيع النفط في فبراير

انسحبت أنغولا من «أوبك» الشهر الماضي بعد 16 عاماً وسط خلاف حول حصتها الإنتاجية، لكن من غير المتوقع أن يكون لخروجها أي تأثير على الإمدادات من البلاد أو التحالف الأوسع.

في 5 ديسمبر الماضي، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن تحالف «أوبك+» سيكون جاهزاً لزيادة خفض إنتاج النفط في الربع الأول من 2024 لإزالة التربح والحد من التقلبات في السوق العالمية، إذا لم تكن الإجراءات الحالية كافية.

التزمت السعودية، التي تشارك في رئاسة تحالف «أوبك+» مع روسيا، منذ يوليو بالحفاظ على إنتاجها عند 9 ملايين برميل يومياً. لكنها في الأشهر الأخيرة ضخت أقل من هدفها، حيث أبلغت بشكل ذاتي عن إنتاج قدره 8.82 مليون برميل يومياً في نوفمبر، و8.94 مليون برميل يومياً في ديسمبر، وفقاً للأرقام التي نشرتها أمانة «أوبك».

حاولت السعودية تحفيز المشترين من خلال خفض بمقدار دولارين للبرميل على أسعار البيع الرسمية لمبيعات النفط الخام في شهر فبراير. تشير أسعار البيع الرسمية للمملكة، إلى السياسة النفطية للدولة الرئيسية في «أوبك» وأكبر مصدر للخام في العالم.

روسيا أكبر مصدر للنفط إلى الصين

قيدت السعودية إنتاجها في حين شهدت إيران، التي تم إعفاؤها من الالتزام بالحصص ضمن «أوبك+» أثناء خضوعها للعقوبات الأميركية، نمو إنتاجها بشكل كبير. ضخت طهران 3.10 مليون برميل يومياً في ديسمبر، وفقاً لأحدث مسح لوكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية، بزيادة سنوية قدرها أكثر من 500 ألف برميل يومياً.

في الوقت نفسه، لم تلتزم روسيا، الخاضعة أيضاً لعقوبات غربية، بأي تخفيضات في الإنتاج وفق «أوبك+» بل تخفيضات متواضعة في الصادرات بمقدار 300 ألف برميل يومياً في الربع الأول من عام 2024، وفق التقرير.

في حين نفذت الرياض قيودها العميقة على الإنتاج، فقد تنازلت عن مكانتها كأكبر مصدر في الصين لموسكو، التي باعت خامها بأسعار مخفضة. تظهر البيانات الرسمية من بكين أن روسيا باعت ما متوسطه 2.15 مليون برميل يومياً إلى الصين في عام 2023، مما زاد حصتها السوقية في الصين إلى 19%، مقابل 15% لصالح السعودية، حسب التقرير.

تعكس سياسة السعودية في بداية العام استراتيجيتها مطلع عام 2020 مع بداية نشوب جائحة كورونا، عندما خفضت أسعار البيع بمقدار دولارين للبرميل من فبراير إلى مارس.

وصلت شحنات الخام السعودي إلى 5.7 مليون برميل يومياً في ديسمبر، ويتوقع أن تصل إلى 6 ملايين برميل يومياً في يناير، حسب بيانات «إس آند بي».

إنتاج ليبيا من النفط يرتفع إلى 1.2 مليون برميل يومياً بعد إعادة تشغيل حقل الشرارة

اقتصاد الشرق

ارتفع إنتاج ليبيا من النفط إلى 1.2 مليون برميل يومياً، بعد إعادة تشغيل أكبر حقولها «الشرارة»، حسبما قال وزير النفط محمد عون لـ «بلومبرغ».

يوم الأحد الماضي، أعلنت ليبيا، استئناف إنتاج النفط من حقل الشرارة، ورفع حالة القوة القاهرة، وذلك بعدما أنهى محتجون اعتصاماً أوقف الإنتاج منذ مطلع الشهر الجاري، بحسب بيان صادر عن المؤسسة الوطنية للنفط.

في السابع من يناير الجاري، أعلنت المؤسسة حالة القوة القاهرة بحقل الشرارة النفطي، على خلفية إغلاقه من قبل محتجين لهم مطالب سياسية. يضخ حقلا الشرارة والفيل معاً نحو 365 ألف برميل يومياً. تقع منشآت الطاقة الليبية في قلب الصراع منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، حيث تضغط الفصائل المسلحة عبر وقف إنتاج النفط لتنفيذ مطالبها السياسية والاقتصادية.

وحقل الشرارة يديره مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط مع «ريبسول» الإسبانية، و«توتال إنرجيز» الفرنسية، و«أو إم في إيه جي» النمساوية، و«إكوينور» النرويجية. ويسمح مصطلح القوة القاهرة القانوني للشركات بعدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بسبب مشاكل خارجة عن سيطرتها.

استهداف رفع الإنتاج إلى 1.4 مليون برميل يومياً

حافظت ليبيا -الدولة العضو بمنظمة «أوبك»- على استقرار الإنتاج عند حوالي 1.2 مليون برميل يومياً خلال معظم فترات العام الماضي. وقال رئيس «المؤسسة الوطنية للنفط» فرحات بن قدارة الشهر الماضي إن البلاد تستهدف بلوغ الإنتاج ما لا يقل عن 1.4 مليون برميل يومياً بحلول نهاية العام الحالي.

وفي 27 نوفمبر 2023، قال بن قدارة، في مقابلة تلفزيونية إن المؤسسة تحتاج إلى ميزانية 17 مليار دولار لزيادة إنتاج بلاده من النفط إلى مليوني برميل يومياً خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. أضاف أنه لا توجد عقبات أمام زيادة الإنتاج لكن «يوجد نقص في التمويل». أوضح أن لدى المؤسسة خطة تتضمن مشروعات لتحقيق الاستقرار في الإنتاج وصيانة خطوط الأنابيب والمعدات، وأخرى لزيادة الإنتاج.

قال البنك المركزي الليبي إن إيرادات ليبيا النفطية بلغت 99.1 مليار دينار ليبي (20.69 مليار دولار) في عام 2023، مقارنة بـ 105.4 مليار دينار ليبي في عام 2022.

طموح مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات يصطدم بالتحديات

إيمان محمود

الطاقة

في ظل الطموح المتزايد نحو الحياد الكربوني، برزت مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات هدفًا طموحًا يسعى العالم لتحقيقه بحلول عام 2030، ليس فقط بصفته هدفًا بيئيًا، بل لكونه -أيضًا- فرصة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة.

ووافق أكثر من 120 دولة خلال قمة المناخ كوب 28 في ديسمبر/كانون الأول من العام المنصرم 2023 على هذا الهدف، الذي يسعى لتحقيق رقم مذهل يصل إلى 11 تيراواط/ساعة على الأقلّ بحلول عام 2030، بحسب ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الإطار، قالت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، إن هذا المُعدّل يتطلب تسريع وتيرة إضافة السعة لتصل إلى 1 تيراواط/ساعة سنويًا؛ ما يعكس حجم التحدي الذي يواجه العالم.

مشروعات قليلة

تأكيدًا للأمر، قال المشاركون في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس يوم 17 يناير/كانون الثاني من العام الجاري 2024، إن هدف مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات بحلول عام 2030 يمكن تحقيقه، لكنه يواجه العديد من التحديات، بحسب ما نقلته منصة أرغوس ميديا (argus media) المعنية بشؤون الطاقة.

فعلى الرغم من هذه الطموحات، أشارت مفوضة الطاقة في الاتحاد الأوروبي كادري سيمسون -في المنتدى الاقتصادي العالمي- إلى أن حجم المشروعات التي تنتظر التنفيذ أكثر من تلك التي نُفِّذَت، وهو ما يعرقل مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات.

وأقرّ مجلس الاتحاد الأوروبي توجيه الطاقة المتجددة بنسخته المنقحة -المعروفة اختصارًا بـ (RED III)- الذي يستهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة بنسبة 42.5%، بحلول عام 2030.

بدورها، طلبت المفوضية الأوروبية في ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي 2023، من الدول الأعضاء تحسين خططها الوطنية للطاقة والمناخ، والتي لم تصل إلى هدف مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات.

وصدرت لائحة توجيه الطاقة المتجددة عن كل من الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي، لتحفيز دول الاتحاد على الوصول إلى

هدفين: أولهما تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وهدف أقرب يتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55% على الأقلّ، مقارنة بمستويات عام 1990، وذلك بحلول عام 2030، بحسب الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي.

تحديات أخرى

تبرز أهمية الدور الذي تؤدّيه الشركات الكبرى في مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات، مثل شركة إيبردرولا (Iberdrola) الإسبانية، التي يقودها الرئيس التنفيذي إجناسيو جالان.

وسلّط جالان الضوء على ضرورة توفير الحكومات بيئة واضحة ومستقرة للمشروعات الجديدة، قائلًا: «لدينا التقنية والموارد المالية والطموح، لكن ينقصنا السرعة في التنفيذ»، داعيًا إلى تطوير البنية التحتية للشبكة.

من جانبها، أشارت رئيسة منظمة الحفاظ على الطبيعة جينيفر موريس إلى أن الطموح العالمي يواجه تحديات أخرى، من بينها المعارضة المحلية لمشروعات طاقة الرياح، إذ تضيف هذه المعارضة عقبة أخرى أمام مضاعفة سعة الطاقة المتجددة 3 مرات.

وتتوقع منظمة الدول المستهلكة -التابعة لوكالة الطاقة الدولية- أن تصل سعة الطاقة المتجددة إلى 7.3 تيراواط/ساعة بحلول عام 2028، في ظل تنفيذ السياسات الحالية.

وتُظهر هذه التوقعات أن العالم يقف على أعتاب تحول كبير في مجال الطاقة، إذ يمكن أن يؤدي التنفيذ السريع للسياسات إلى نمو بنسبة 21% أعلى من التوقعات؛ ما يعكس الحاجة الملحّة للتحرك العاجل والمنسّق على الصعيدين الوطني والعالمي.

الهند تستعين بالخبرات المصرية لزيادة إنتاج النفط والغاز الطاقة

تسعى الهند إلى التعاون مع كل الدول الصديقة، ومن بينها مصر، في إطار خطّتها لزيادة إنتاج النفط والغاز، بما يؤمّن جزءًا من احتياجاتها المتنامية من الطلب على الطاقة.

وأكد السفير الهندي في القاهرة، أجيت جوبتي، أن بلاده تستورد جانبًا كبير من احتياجاتها من النفط والغاز، وتسعى لتحويل نسبة كبيرة من هذه الاحتياجات للغاز الطبيعي والطاقة الجديدة والمتجددة بدلًا من النفط الخام، في إطار مساعيها لخفض انبعاثات الكربون، بالتوافق مع التوجه العالمي للحدّ من تأثير الانبعاثات في المناخ.

وأشار إلى سعي الهند لتحقيق اكتشافات جديدة تزيد من إنتاجها، وتتعاون مع القاهرة في تنفيذ هذه المشروعات، من خلال توريد المهمات ومستلزمات الحفر، وفق بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأكد خلال لقائه وزير البترول المصري المهندس طارق الملا اليوم الثلاثاء 23 يناير/كانون الثاني (2024)، استعداد الشركات الهندية لتبادل الخبرات مع قطاع النفط بما يفيد الجانبين.

أوجه التعاون

بحث وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا، خلال لقائه السفير الهندي بالقاهرة أجيت جوبتي، سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والهيدروجين والوقود الحيوي وخفض الانبعاثات والفرص الاستثمارية المتاحة في هذه المجالات.

أكد الملا أن هناك تعاونًا مثمرًا مع عدّة شركات هندية تعمل في مصر، وعلى سبيل المثال، شركة «تي سي أي سنمار» التي تسهم بتحقيق نجاحات في مجال البتروكيماويات، وتتوسع في استثماراتها ومشروعاتها في مصر، بالتعاون مع شركات البتروكيماويات المصرية.

وأشار إلى أن قطاع النفط المصري ينفّذ حاليًا عدّة مشروعات لكفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية والاستفادة منها اقتصاديًا، فضلًا عن تنفيذ مشروعات لرقمنة أنشطة القطاع بالكامل، وربطه في منظومة موحدة، بما يفيد كفاءة وسرعة الوصول للبيانات وتنفيذ العمليات.

واستعرض الملا أوضاع صناعة النفط والغاز في مصر والمزايا النسبية التي تتمتع بها في ضوء امتلاكها بنية أساسية وكوادر متميزة في العديد من الأنشطة.

الهيدروجين الأخضر في مصر

أكد السفير الهندي أن العلاقات الإستراتيجية المثمرة بين البلدين ممتدة منذ سنوات طويلة، وأن الشركات الهندية مهتمة

بتنفيذ مشروعات لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر.

وقال: «تمّ توقيع عدّة مذكرات تفاهم في هذا الشأن، ويجري الإعداد لبدء التنفيذ الفعلي وتوفير الاستثمارات المطلوبة».

وتخطط شركة رينيو باور، واحدة من أكبر شركات الطاقة المتجددة في الهند، للتوسع بمشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر.

وأعرب السفير الهندي عن أمله في انضمام القاهرة للمبادرة العالمية الجديدة لزيادة استعمال الوقود الحيوي، والتي ستُشارَك من خلال هذه المبادرة الخبرات والسياسات والتكنولوجيات المتطورة المطلوبة لتنفيذ مثل هذه المشروعات، بالتعاون مع 19 دولة منضمة للمبادرة.

أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية تنخفض 76%..
والسعودية ضمن الأبرز

أحمد شوقي

الطاقة

انخفضت أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بنسبة 76% على أساس شهري، بعدما سجّلت أعلى مستوى في 5 أشهر، وفق بيانات حديثة جمعتها وحدة أبحاث الطاقة.

وبلغت أحجام الغاز والسوائل النفطية المكتشفة عالميًا 150 مليون برميل نفط مكافئ خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، انخفاضًا من 620 مليون برميل نفط مكافئ في أكتوبر/تشرين الأول، الذي شهد أعلى مستوى منذ مايو/أيار 2023.

وشهدت أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي زيادة طفيفة 1.3% على أساس سنوي، مقارنة مع 148 مليون برميل نفط مكافئ خلال الشهر نفسه من 2022، وفق تقرير حديث حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

اكتشافات النفط والغاز في 2023

شكّل النفط 61% (86 مليون برميل نفط مكافئ) من الأحجام المكتشفة في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، في حين استحوذ الغاز على 39%، أو ما يعادل 10 ملايين متر مكعب، وفق التقرير الشهري الصادر عن منتدى الدول المصدّرة للغاز.

وبلغ الإجمالي التراكمي لأحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية 4.4 مليار برميل نفط مكافئ خلال الأشهر الـ11 الأولى من 2023، مقابل 6.2 مليار برميل نفط مكافئ في المدّة المقارنة من العام السابق له

وبلغ المتوسط الشهري للأحجام المكتشفة من النفط والغاز عالميًا 410 ملايين برميل نفط مكافئ في 2023، وفق المعلومات التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

ويعكس انخفاض أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية في 2023 التحديات التي تواجه قطاع الاستكشاف العالمي، مع ارتفاع التكاليف، التي التهمت زيادة الاستثمارات.

الرسم البياني التالي، من إعداد وحدة أبحاث الطاقة، يرصد الأحجام المكتشفة من النفط والغاز شهريًا في عامي 2022 و2023:

10 اكتشافات للنفط والغاز في نوفمبر

شهد نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إعلان 10 اكتشافات للنفط والغاز بأحجام صغيرة نسبيًا، منها 4 اكتشافات بحرية، وفق التقرير الذي رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

واستحوذت منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي على الحصة الكبرى من أحجام اكتشافات النفط والغاز العالمية بنسبة 54%، ثم الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 26% و14% على التوالي.

وشكّلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ 6% من الأحجام المكتشفة عالميًا خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في حين لم تكن هناك اكتشافات مهمة في أوروبا وأميركا الشمالية، بحسب منتدى الدول المصدّرة للغاز.

وبحسب رصد وحدة أبحاث الطاقة، كان اكتشاف الغاز السعودي في حقل «الحيران» -في الربع الخالي بالمنطقة الشرقية في المملكة- الأكبر والأبرز عالميًا خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إذ تدفّق الغاز بمعدل 30 مليون قدم مكعبة يوميًا، فضلًا عن 1600 برميل يوميًا من المكثفات من مكمن «حنيفة» في بئر (الحيران - 1).

كما أعلنت أرامكو السعودية في الوقت نفسه اكتشافًا في حقل «المحاكيك» للغاز الطبيعي، بمعدل تدفّق 0.85 مليون قدم مكعبة يوميًا من بئر (المحاكيك2-).

وفي أفريقيا، شهدت دولة زيمبابوي اكتشاف غاز في بئر «موكويو2-»، الواقعة في حوض كابورا باسا، وأُعلِنَ من جانب شركة إنفيكتوس إنرجي الأسترالية 2 نوفمبر/تشرين الثاني.

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الغابون اكتشافًا نفطيًا في مجمع «دوسافو» النفطي البحري، وتتراوح احتياطياته القابلة للاستخراج بين 6 و7 ملايين برميل، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

الربط الكهربائي بين السعودية والهند.. قصة استثمار بـ18 مليار دولار

ياسر نصر

الطاقة

شهد مخطط الربط الكهربائي بين السعودية والهند خطوة جديدة اليوم الثلاثاء 23 يناير/كانون الثاني (2024)، من شأنها أن تسرّع في تنفيذ المشروع العملاق الذي تُقدَّر استثماراته بأكثر من 18 مليار دولار.

ووافق مجلس الوزراء السعودي على مذكرة التفاهم الموقّعة بين حكومة المملكة وحكومة الهند، في مجال الربط الكهربائي والهيدروجين الأخضر وسلاسل الإمداد، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.
كانت المملكة قد وقّعت في 8 أكتوبر/تشرين الأول (2023) مذكرة تفاهم مع حكومة نيودلهي تستهدف دراسة تنفيذ مشروع خاص بالربط الكهربائي بين السعودية والهند، والتعاون في إنتاج الهيدروجين الأخضر النظيف، ودعم سلاسل الإمداد.

تفاصيل التعاون السعودي الهندي
تهدف مذكرة التعاون، التي وقّعها سابقًا وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان مع وزير الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة الهندي راج كومار سينغ، إلى وضع إطار عام للتعاون بين الرياض ونيودلهي في مجالات الربط الكهربائي، وتبادل الكهرباء في أوقات الذروة وحالات الطوارئ، بالإضافة إلى التطوير والإنتاج المشترك لمشروعات الهيدروجين النظيف والطاقة المتجددة.

كما تعمل مذكرة التفاهم -التي وُقِّعَت على هامش فعاليات أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، الذي استضافته الرياض في أكتوبر/تشرين الأول الماضي- على إنشاء سلاسل إمداد آمنة وموثوقة ومرنة للمواد المستعملة في الهيدروجين الأخضر، وقطاع الطاقة المتجددة.

وبموجب الاتفاق، سيجري التعاون مع الجهات والشركات المختصة في مجال الربط الكهربائي بين السعودية والهند، والشركات والجهات المتخصصة في مجال الهيدروجين الأخضر، وإنشاء خطوط الربط الكهربائي.

كان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قد أكد في تصريحات سابقة أن المملكة تتبنّى حاليًا نهجًا شاملًا يتضمن جميع إمكاناتها لإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، وإنتاج الهيدروجين، وخطوط أنابيب التوزيع، والربط الكهربائي مع دول أخرى.

استثمارات ضخمة

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، كشفت الرياض ونيودلهي عزمهما إقامة مشروع عملاق بتكلفة تناهز 18 مليار دولار، يتمثل في الربط الكهربائي بين السعودية والهند.

وأكد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، في 11 سبتمبر/أيلول (2023)، خلال جلسة مباحثات مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أن الروابط التجارية بين البلدين سوف تنمو بشكل أكبر في المدة المقبلة، مع توسيع نطاق التعاون في مجال ربط الشبكات والطاقة المتجددة والأمن الغذائي والرقائق الإلكترونية وسلاسل التوريد.

من شأن مشروع الربط الكهربائي بين السعودية والهند أن يفتح آفاقًا جديدة من التعاون في مجال الطاقة بين البلدين، إذ يُبحث ربط ساحل ولاية غوجارات الهندية بالشرق الأوسط بخطوط بحرية، ما يؤدي إلى إنشاء شبكة طاقة متجددة، وفق تصريحات من نيودلهي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتبلغ المسافة بين ميناء «موندرا» على ساحل ولاية غوجارات الهندية وإمارة الفجيرة عبر بحر العرب 1600 كيلومتر، إذ يمكن أن يمرّ خط الربط البحري عبر عُمان (1200 كيلومتر)، وتبلغ أعمق نقطة له 3.5 كيلومترًا.

وتُقدّر النفقات الرأسمالية لمشروع الربط الكهربائي البحري بقوة 3 غيغاواط بنحو 5 مليارات دولار، وفقًا لخبراء الصناعة، وتشمل تكلفة خطوط الربط (النحاس أو الألومنيوم)، وسفن التركيب والمحطات في الطرفين، وستكون محطات الربط بقدرة تقلّ عن 10 غيغاواط ضمن نطاق فرعي.

الممر الأخضر

يدعم مشروع الربط الكهربائي بين السعودية والهند أول ممرات خضراء عابرة للقارات الذي تشارك فيه 5 دول، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، والذي أُعلِن في سبتمبر/أيلول الماضي.

وكانت الهند والسعودية، بمشاركة الولايات المتحدة والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي، قد وقّعتا أمس الأول مذكرة تفاهم لإنشاء ممر اقتصادي أخضر بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، على هامش فعاليات قمة مجموعة العشرين.

وكانت السعودية والهند قد دخلتا في مباحثات مكثفة خلال الأشهر الماضية، لتوقيع أحد أكبر مشروعات الطاقة النظيفة في العالم، بما يعزز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين، مع احتمال وجود شراكة مستقبلية من جانب الإمارات والاتحاد الأوروبي وأميركا.

شكراً